

بدأ الحكم الدستوري للكويت منذ انتخاب المجلس التأسيسي عام 1961، فمن الملامح العامة لهذه المرحلة ما يلي: استخدمت الحكومة الأغلبية النيابية لتمرير قوانين مخالفة لنص وروح الدستور كما حدث في عام 1965 عندما مرتت الحكومة ثلاثة قوانين (المطبوعات والنشر، فإما أن تزور الانتخابات أم يحل المجلس بشكل مخالف للدستور أو بشكل دستوري ويدعى لانتخابات أخرى خلال 60 يوما من الحل. شكلت لجنة مخالفة للدستور وفي غياب مجلس الأمة لتتقيد وتعديل الدستور ألغيت وجمدت العديد من مواد الدستور في حالي حل المجلس بشكل مخالف